A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة السادسة والثلاثون

10–13 يناير/كانون الثاني 2022 و7–8 فبراير/شباط 2022

أثر جائحة كوفيد–19 والاستجابة لها في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

الموجز

لقد أثّرت الأزمة على النظم الزراعية والغذائية من خلال مسارات معقدة، ومن المرجح أن تتغير هذه الآثار بمرور الوقت لتطال عناصر وأبعاد متعددة. ونجحت بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من خلال اتخاذ تدابير عديدة في الحفاظ على أداء سلاسل الإمدادات الغذائية وفي التخفيف من مخاطر حدوث أزمة غذائية. وتعرض هذه الوثيقة المعارف والدروس المستسقاة حتى الآن بشأن الأثر الاقتصادي والاجتماعي لأزمة كوفيد–19 على النظم الزراعية الغذائية والأمن الغذائي والتغذية في الإقليم، وتشير إلى أن الجائحة لا تزال مستمرة وإلى أن آثارها على المدى الطويل لم تتكشف بعد.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب المؤتمر الإقليمي

إنّ المؤتمر الإقليمي مدعو إلى حث الأعضاء على القيام بما يلي:

(أ) الإحاطة علمًا بالنتائج الأولية بشأن آثار جائحة كوفيد–19 على النظم الزراعية والغذائية في الإقليم؛

(ب) ومواصلة رصد الآثار المتنوعة للجائحة على النظم الزراعية والغذائية والأمن الغذائي والتغذية للتخفيف من حدة الآثار الضارة على المديين المتوسط والطويل وتقليلها إلى أدنى حد ممكن بهدف إعادة البناء على نحو أفضل.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى

FAO-RNE-NERC@fao.org

أولاً – مقدمة

1- بينما تكاد جائحة كوفيد-19 تبلغ عامين منذ ظهورها، فإن آثارها على الاقتصاد العالمي لا تزال غير مسبوقة وغير مؤكدة إلى حد كبير. ولا تزال الحكومات في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا[1] تكافح فيروس كورونا وانتشاره ومتحوراته وتعمل من أجل حملات التلقيح، وتحقيق التوازن بين تدابير الحماية الصحة العامة والتحفيز الاقتصادي والتعافي. واعتبارًا من 1 نوفمبر/تشين الثاني 2021، كانت هناك 737 075 9 حالة مؤكدة من المصابين بكوفيد-19 في جميع أنحاء إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بما في ذلك 747 147 حالة وفاة[2].

2- وقد أثارت تدابير الاحتواء التي وُضعت للحد من انتشار فيروس كورونا تحديًا اقتصاديًا كانت له عواقب بعيدة المدى على سبل العيش والفقر والأمن الغذائي، والتي لا تزال تظهر مع استمرار الأزمة الصحية بينما يظل خطر حدوث مزيد من الاضطرابات قائمًا. وكانت فترة الإغلاق العام الكبيرة، من مارس/آذار إلى حوالي يوليو/تموز 2020، هي الأكثر تسببًا بالاختلالات في الاقتصاد العالمي، وقد شكّلت أكبر انكماش اقتصادي في التاريخ المعاصر؛ إذ شهدت جميع بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تباطؤًا اقتصاديًا غير مسبوق أدى إلى انخفاض الدخل خاصة في القطاعات المتأثرة بالمخاطر مثل السياحة والخدمات والأنشطة غير النظامية، مع تداعيات سلبية على الحصول على الغذاء. وأشارت تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن ما بين 720 و811 مليون شخص قد واجهوا الجوع في عام 2020 على مستوى العالم، أي بزيادة قدرها حوالي 118 مليونًا منذ عام 2019 (مع اعتبار نطاق متوسط يبلغ 768 مليونًا)، وكان معظمهم من أفريقيا وآسيا. وتتوقع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أن يرتفع عدد الفقراء في 14 بلدًا عربيًا من 101.4 و102.4 ملايين في عام 2019 إلى 114.9 و120.9 ملايين في عام 2020 وإلى 116.3 و120.4 ملايين في عام 2021.

3- وبينما تشهد معظم بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا انتعاشًا في ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2021، أدت حالة الركود إلى إضعاف أوضاع الاقتصاد الكلي وتقلّص الحيّز المالي لتمويل الاستجابات الاجتماعية والاقتصادية. وواجهت العديد من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا صدمات جرّاء جائحة كوفيد-19 وأسعار النفط التي انهارت أحيانًا (خاصة خلال الفترة بين فبراير/شباط وأبريل/نيسان 2020) والتي تظل عرضة لانخفاض الطلب العالمي. وبالتالي، فإن التعافي غير متكافئ وعرضة لاستمرار انتشار فيروس كورونا ولمدى سرعة التلقيح، ولا يزال غير مؤكد إلى حد كبير ولكن من المرجح أن يمتد إلى ما بعد عام 2022.

4- وقد أثّرت الأزمة على النظم الزراعية والغذائية من خلال مسارات معقدة، ومن المرجح أن تتغير هذه الآثار بمرور الوقت لتطال عناصر وأبعاد متعددة. ونجحت بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من خلال اتخاذ تدابير عديدة في الحفاظ على أداء سلاسل الإمدادات الغذائية وفي التخفيف من مخاطر حدوث أزمة غذائية. وأدت تدابير الإغلاق إلى اختلالات كبيرة في سلاسل الإمداد وإن كانت أقل وضوحًا في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وظل توافر الأغذية العالمية والمحلية

[1] يشير إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إلى 18 بلدًا عضو وفلسطين وفقًا لما هو وارد في الصحفة على العنوان التالي: https://www.fao.org/neareast/countries/ar. ملاحظة: تستند المعلومات الواردة في التقرير إلى مصادر مختلفة. وفي معظم الحالات، تشير إلى الإقليم الذي تحدده منظمة الأغذية والزراعة على أنه "الشرق الأدنى وشمال أفريقيا". بينما تشير مصادر أخرى إلى "المنطقة العربية" التي تشمل جميع بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا + الصومال وجيبوتي وجزر القمر. وفي النص، تتم الإشارة بصورة منهجية إلى مجموعة البلدان التي تشير إليها المعلومات.

[2] المصدر: http://covid19.who.int/

وأسعارها مستقرة نسبيًا، وكانت سلاسل الإنتاج والقيمة المحلية أكثر مرونة من قطاعات الاقتصاد الأخرى. ومع ذلك، حدثت العديد من الاختلالات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والتي يمكن أن تؤثر على الإنتاجية الزراعية والقيمة المضافة وكذلك الأمن الغذائي والتغذوي. وتشمل هذه الاختلالات انخفاض توافر المدخلات والوصول إليها، وارتفاع تكاليف المعاملات على طول سلسلة التوريد، والانكماش الاقتصادي الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الطلب في الأسواق المحلية، والانقطاعات في التجارة الدولية التي تؤثر على المنتجين الذين يعتمدون على أسواق التصدير، وتغيير أنماط الاستهلاك المرتبطة بأنماط الحياة المستقرة والنظم الغذائية غير الصحية، وفي البلدان الأكثر هشاشة في الإقليم، آليات التأقلم الضارة التي تضعف تنوع النظام الغذائي الأسري والمتناول من الأغذية. وستشعر الأسر الزراعية الصغيرة وصغار المنتجين، والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي، والنساء والشباب في أرياف البلدان المنتجة الرئيسية في الإقليم، بهذه التحديات، وهو ما يشير إلى وجود مواطن ضعف ويدعو إلى مزيد من المرونة عبر قطاع الإنتاج الزراعي والغذائي.

5- وتعرض هذه الوثيقة المعارف والدروس المستسقاة حتى الآن بشأن الأثر الاقتصادي والاجتماعي لأزمة كوفيد-19 على النظم الزراعية والغذائية والأمن الغذائي والتغذية في الإقليم، من خلال وصف لبعض الآثار الرئيسية للأزمة مع التحذير بأن الجائحة لا تزال مستمرة. وتقوم المنظمة باستمرار برصد وتقييم آثار جائحة كوفيد-19 على النظم الزراعية والغذائية في بلدان الإقليم. وقد جرى توفير الموارد اللازمة في بداية الأزمة للاضطلاع بأنشطة التقييم، وفي معظم الحالات بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما، وفرق الأمم المتحدة القطرية، والمنظمات الدولية الأخرى، وبالتنسيق الكامل مع السلطات الوطنية. وتستند هذه الجهود أيضًا إلى تبادل المعلومات والخبرات مع البلدان الأعضاء في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، مع الاعتماد على جميع المعلومات والبيانات المتاحة من مصادر أخرى.

ثانيًا – آثار جائحة كوفيد-19 في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

6- أثرت الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على جميع جوانب الأمن الغذائي. وقد ساهمت في زيادة انعدام الأمن الغذائي والفقر وزيادة هشاشة سبل العيش وسلاسل الإمدادات الغذائية. ويتضح انعدام الأمن الغذائي بشكل خاص من خلال مسارات معقدة، مثل فقدان الدخل وتحديات سلامة الأغذية بالإضافة إلى تقلب توافر الغذاء.

7- ويمكن تلخيص آثار أزمة كوفيد-19 على قدرة النظم الزراعية والغذائية على توفير الأمن الغذائي ونظم غذائية صحية للجميع، على أنها اضطرابات تؤثر على العرض والطلب على المنتجات الزراعية والغذائية. ومن جهة العرض، تسببت جائحة كوفيد-19 في نقص العمالة الناجم عن القيود المفروضة على الحركة الداخلية، ونقص العمال المهاجرين أو القيود المفروضة عليهم، بينما يمكن أن تؤدي الإصابة بالأمراض أو بفيروس كورونا إلى زيادة التكاليف أو التأثير على إنتاجية الزراعة وعلى أنشطة تجهيز الأغذية وتوزيعها. وعلاوة على ذلك، ثمة اختلالات لوجستية في ما يتعلق بحركة المنتجات الغذائية وتخزينها ومراقبتها، مما يؤدي إلى حدوث تأخيرات ومخاطر خاصة على السلع القابلة للتلف؛ وأخيرًا، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم العديد من التحديات التي يواجهها قطاع الزراعة والنظم الزراعية والغذائية في البلدان التي تعاني أصلًا من أزمات اقتصادية وإنسانية وحالات عدم استقرار.

8- أما من جهة الطلب، فقد أدت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن تدابير احتواء جائحة كوفيد-19 إلى تباطؤ النمو العالمي والإقليمي، مما أثر على الدخل وإنفاق المستهلكين؛ وشهدت أساليب المستهلكين في شراء المواد الغذائية تغيّرًا كبيرًا، إذ تراجع التردد على المطاعم، وزادت عمليات التوصيل عبر الإنترنت، وزاد الاستهلاك المنزلي؛ وقد تتغير أنماط استهلاك الأغذية من حيث زيادة الأطعمة الأساسية والأغذية الجاهزة للأكل التي يمكن تخزينها. وبالمثل، فإن فقدان الدخل وارتفاع الأسعار لهما تأثير على الاستهلاك والتغذية. ومن المرجح أن تقلل الأسر الفقيرة عدد وجباتها وأن تعيد توجيه إنفاقها من الأطعمة الغنية بالمغذيات الدقيقة لصالح الأطعمة الغنية بقدر أقل بالمغذيات والتي غالبًا ما تحتوي على نسبة عالية من الملح أو السكر أو الدهون.

9- واستجابت الحكومات بسرعة وبشكل أساسي للتخفيف من مخاطر الصدمات التي تتعرض لها سلاسل الإمدادات الزراعية والغذائية. واستجابت بعد ذلك، مع تفاقم الأزمة الصحية وتحولها إلى أزمة اقتصادية، للتخفيف من المخاطر على الأمن الغذائي والتغذية الأوسع نطاقًا. وكان أحد الأهداف الرئيسية هو الحفاظ على الإنتاج الزراعي والغذائي وتوزيعه والاتجار به؛ مما يعني إعفاء الجهات الفاعلة والأنشطة في قطاع الإنتاج الزراعي والغذائي من تدابير الاحتواء المفروضة على سائر الاقتصاد، وتسهيل عمل القطاع من خلال السماح باستمرار العمليات وحركة الأفراد والمنتجات رغم القيود، مع الحفاظ على التوازن مع تدابير حماية الصحة العامة.

10- ويمكن تصنيف استجابات السياسات إلى حد كبير على أنها موجهة نحو المستهلك، ونحو المنتج، ونحو التجارة والاقتصاد الشامل. وتمثل هدف استجابات السياسات الموجهة نحو المستهلك في الحفاظ على مستويات الاستهلاك وتأمين وصول الفئات الفقيرة والضعيفة إلى الغذاء، إذ ساد الخوف من زيادة انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن. وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، استخدمت 70 في المائة من البلدان التحويلات النقدية كإجراء لدعم الاستهلاك، وشملت استجابات السياسات الأخرى مراقبة الأسعار، وتقديم المعونة الغذائية، واللجوء إلى المخزون الغذائي[3]. وكانت استجابات السياسات الموجهة نحو المنتج تهدف إلى الحفاظ على إنتاج سلسلة الإمداد وتوزيعه، مثل تدابير الإعفاء، فضلاً عن الائتمان والدعم المالي الذي تستخدمه أكثر من 70 في المائة من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، والسياسات الأخرى التي تهدف إلى تسهيل النقل والأسواق والتسويق. وأخيرًا، تشمل استجابات السياسات الموجهة نحو الاقتصاد بأكمله تدابير الإغلاق نفسها، إضافة إلى إنشاء وحدات مشتركة بين الوزارات و/أو لجان فنية لرصد آثار الأزمة وتوقعها، على المستويين المحلي والدولي، في ما يتعلق بالتجارة العالمية بالأغذية[4].

11- وبفضل استجابة الحكومات السريعة والتزامها بتيسير عمل قطاع الإنتاج الزراعي والغذائي خلال المراحل الأولى من الجائحة وتجنب التدابير التقييدية أو التشويهية، قاومت النظم الزراعية والغذائية والتجارة العالمية حتى الآن الصدمات، مما أدى إلى تفادي حدوث أزمة في توافر الغذاء. ولا تزال بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا معرّضة بشدة لعدم اليقين وخطر حدوث اختلال في سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية كونها مستوردة صافية للأغذية. ومع ذلك، فإن القلق المباشر لم يعد بشأن توافر الغذاء بل أصبح يتعلق بإمكانية الحصول على الغذاء بسبب فقدان الدخل والركود الاقتصادي.

[3] لمزيد من التفاصيل، يُرجى الاطلاع على "استجابات السياسات لأزمة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا – الحفاظ على أداء النظم الزراعية والغذائية: استعراض يستند إلى قاعدة بيانات أداة المنظمة لتحليل القرارات المتعلقة بسياسات الأغذية والزراعة".
https://doi.org/10.4060/cb3874en

[4] المرجع نفسه.

12- وفي حين انخفضت الأسعار العالمية للسلع الغذائية بشكل عام في الأشهر الأولى للجائحة، واصلت ارتفاعها لمدة 12 شهرًا تقريبًا منذ يونيو/حزيران 2020. وأثّرت الزيادات المحلية في أسعار بعض السلع الغذائية على بعض البلدان، بما في ذلك العديد من منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي تعتمد بشدة على الواردات الغذائية. ولدى معظم بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إجراءات لدعم الأسعار، لذلك فإن الحكومات هي من تتحمّل تلك الزيادات وليس المستهلك. وانخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية لفترة وجيزة في يونيو/حزيران 2021 للمرة الأولى منذ اثني عشر شهرًا، قبل أن يستأنف اتجاهًا تصاعديًا حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

13- ومن المحتمل أن تكون أزمة كوفيد-19 قد أدت إلى تدهور وضع التغذية وتفاقم الصدمات الاقتصادية والغذائية والصحية المترابطة، رغم أن الوضع لا يزال غامضًا والبيانات نادرة. وتشمل الدوافع الرئيسية لسوء التغذية في الإقليم النزاعات والصدمات الاقتصادية والصدمات المناخية وعدم كفاية المدخول الغذائي الذي يتأثر بضعف المعارف بالتغذية الجيدة والعادات السيئة، فضلاً عن ملاءمة الأغذية الكثيفة المغذيات والقدرة على تحمل كلفتها.

14- وقبل جائحة كوفيد-19، كان أكثر من نصف سكان الإقليم غير قادرين على تحمل نفقات نمط غذائي صحي. واتسعت هذه الفجوة منذ بداية الجائحة على الأرجح. وأدى فقدان الوظائف وسبل العيش إلى تآكل القوة الشرائية للأسر المعيشية، مما دفع البعض إلى تغيير خياراتهم الغذائية بطريقة لا تتوافق مع الأنماط الغذائية الصحية المتنوعة. كما أحدثت الجائحة اختلالات في برامج التغذية، مثل برامج التغذية المدرسية، فضلاً عن برامج التلقيح، وعلاج هزال الأطفال، وخدمات الرعاية الصحية الأخرى، مما يؤدى على الأرجح إلى تفاقم مستويات سوء التغذية الحاد بالفعل في البلدان المتضررة من النزاعات. وفي حين واصلت النظم الزراعية والغذائية عملها، فإن الجهود المبذولة للحفاظ على سلاسل استهلاك الأغذية والإمدادات قد تكون قد أولت اهتمامًا أقل للبيئة الغذائية الشاملة والعوامل الفردية التي تؤثر على خيارات المستهلكين وأنماطهم الغذائية. وإن هذا رابط مهم بين النظم الزراعية والغذائية والأمن الغذائي ونواتج التغذية، والتي تأثرت بشدة بالجائحة بسبب الاضطرابات في الطلب على الأغذية، ولا سيما التحولات التي طرأت على طرق الشراء والتغيرات في أنماط الاستهلاك.

ثالثًا – آثار جائحة كوفيد-19 داخل النظام الزراعي والغذائي

15- واجهت النظم الزراعية والغذائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا اختلالات في العرض والطلب على المنتجات الزراعية والغذائية وهي لا تزال تقاوم آثار أزمة كوفيد-19 الصحية والاقتصادية. وضمن النظم الزراعية والغذائية الإقليمية، أظهرت الجهات الفاعلة وجميع أنشطة الإنتاج والتجهيز والتوزيع مرونة إبان الجائحة، مما ساعد في تفادي أزمة غذائية كبرى. وتؤكد تقارير الرصد القطرية من مارس/آذار 2020 حتى الآن صحة ذلك، لكنها تسلط الضوء على التحديات التي يمكن أن تؤثر على الإنتاجية الزراعية والقيمة المضافة والأمن الغذائي والتغذوي.

16- ومع ذلك، فإن مواطن الضعف الكامنة في النظم الزراعية والغذائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والتي كانت موجودة قبل جائحة كوفيد-19، لا تزال قائمة بل أصبحت أكثر وضوحًا خلال الجائحة. وتوفر النظم الصغيرة النطاق في الإقليم أكثر من 80 في المائة من الإنتاج الزراعي فيه، وتملك الأسر الزراعية حوالي 85 في المائة من الأراضي الزراعية. وتشكّل النساء 45 في المائة من العمالة الزراعية، ويعيش 40 في المائة من سكان الإقليم ويعملون في المناطق الريفية التي يعيش فيها السواد الأعظم من الفقراء. وإن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الإنتاج الزراعي

والغذائي كثيفة العمالة وغير متكاملة (أفقيًا وعموديًا) على طول سلاسل القيمة، وهي ذات بنية تحتية ضعيفة ومعدلات منخفضة بشكل ملحوظ في ما يتعلق بالقيمة المضافة. ويجري توزيع جزء كبير من الغذاء وإضافة قيمة بشكل غير رسمي وتقليدي، حتى في المراكز الحضرية والمتوسطة الدخل، إضافة إلى إدارة سيئة لسلامة الأغذية وافتقار إلى معايير جودة الأغذية. وانطلاقًا من هذا السياق، تمكّنت الجهات الفاعلة من الحفاظ على أداء النظم الزراعية والغذائية خلال أزمة كوفيد-19، ولكن من المحتمل أن يكون هناك أثر اجتماعي واقتصادي ومن الضروري مواجهته.

صغار المنتجين

17- تأثر صغار المنتجين بشدة جرّاء الاختلالات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وبشكل خاص بفعل تدابير الاحتواء التي اتخذت خلال فترة الإغلاق العام من مارس/آذار إلى يوليو/تموز 2020[5]، رغم إعفاء غالبيتهم إلى حد كبير منها. وأظهرت عمليات التقييم ودراسات الحالة السريعة التي أجريت في جميع أنحاء الإقليم أن القيود على الحركة أو التأخيرات كانت مشكلة رئيسية بالنسبة إلى المنتجين أنفسهم، وكذلك بالنسبة إلى أسواق المدخلات وسوق العمالة وأسواق المخرجات التي يتعاملون معها. وقد أُفيد على نطاق واسع عن أن انخفاض الدخل كان نتيجة لتلك الاختلالات، ويرجع ذلك جزئيًا إلى التقلبات السريعة في الأسعار بسبب صدمات الطلب في الأسواق المحلية وأسواق التصدير. ومع ذلك، فإن السبب الرئيسي الكامن وراء ذلك هو ارتفاع تكلفة الإنتاج وتكاليف المعاملات المرتبطة بالبحث عن بدائل للمدخلات والعمالة وأسواق المخرجات، أو تكييف نماذج الأعمال مع الظروف الجديدة التي تسببها جائحة كوفيد-19.

18- وفي فلسطين، وتقوم منظمة الأغذية والزراعة وشركاؤها بإجراء مسح لفريق من المخبرين الرئيسيين على أساس أسبوعي منذ أواخر مارس/آذار 2020 لاستخلاص رؤى حية وقياس الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وبعض النتائج المتكررة تشمل انخفاض الطلب في السوق والصعوبات التي يواجهها أصحاب الحيازات الصغيرة لبيع منتجاتهم؛ وتعطل نظم الائتمان غير النظامية وقلة فرص الحصول على تمويل؛ ونقص المدخلات مثل المواد الكيميائية والشتلات وقطع الغيار والأعلاف وغيرها، أو توفرها بأسعار أعلى بكثير مما كانت عليه قبل الجائحة[6]. ويتوقع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني تسجيل خسائر في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية تتراوح ما بين 5.1 و6.2 في المائة في عام 2020، ويتوقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن تصل الخسائر في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك إلى نحو 200 مليون دولار أمريكي مقارنة بخط الأساس الذي وُضع لعام 2020 مع عدم وجود جائحة. وفي السودان، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التحديات التي تفرضها الأزمات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية الممتدة. وتشير الجهات الفاعلة في النظام الزراعي الغذائي إلى التحديات التي تفرضها القيود على الحركة والنقص الحاد في الوقود والمدخلات الزراعية والآلات وقطع الغيار. وعلاوة على ذلك، تم تقليص خدمات مراقبة صحة الحيوان ودعمها بشكل كبير بسبب القيود على الحركة[7]. وفي جمهورية مصر العربية، أبلغ المنتجون عن زيادة بنسبة 14 في المائة في متوسط الأجور اليومية للعمال

[5] اعتمدت جميع بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تدابير إغلاق. وخلال الفترة من مارس/آذار إلى يوليو/تموز 2020، تجاوزت درجات جميع البلدان 60 من حيث مؤشر الصرامة: https://ourworldindata.org/grapher/covid-stringency-index?tab=chart&country=LBN~DZA~LBY~MRT~BHR~MAR~OMN~PSE~EGY~QAT~SAU~SDN~SYR~TUN~ARE~IRQ~YEM~JOR~KWT

[6] المصدر: النظم الغذائية الزراعية الوطنية وجائحة كوفيد-19 في فلسطين. مُتاح على الرابط التالي: http://www.fao.org/2019-ncov/resources/country-profiles/en/

[7] المصدر: النظم الغذائية الزراعية الوطنية وجائحة كوفيد-19 في السودان. مُتاح على الرابط التالي: http://www.fao.org/2019-ncov/resources/country-profiles/en/.

المزارعين[8]. ولاحظ المزارعون الذين شملهم الاستطلاع في جمهورية مصر العربية، درجة عالية من عدم اليقين وانخفاض محتمل في دخلهم، وهو تذكير مثير للاهتمام بنفور المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من المخاطرة وكيف يمكن لتصورهم للمخاطر أن يؤثر على قراراتهم في ما يتعلق بالإنتاج، بغض النظر عن الآثار الفعلية للجائحة.

19- ولا يزال هناك الكثير مما يمكن تعلمه وفهمه حول كيفية تأثير جائحة كوفيد-19 على هيكل الكلفة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك خسائر الأغذية، وكيفية تعامل الأسر الزراعية مع تلك الخسارة. وتشترك بعض التقارير في حالات بيع الأصول لتغطية الخسائر، ويفترض أيضًا حدوث تغيير في الاستهلاك. وهناك أيضًا مخاوف من أن الانقطاعات في ممارسات الإنتاج واستخدام المدخلات قد يكون لها تأثير على الإنتاجية.

الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي

20- واجهت الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي تحديات عديدة مماثلة لتلك التي يواجهها صغار المنتجين، من حيث القيود المفروضة على الحركة التي تعطل تدفق العمالة والمدخلات والمنتجات، وارتفاع تكاليف البحث والمعاملات التي تُنفق لمواجهة تلك التحديات، مما أدى إلى تقلص الأرباح.

21- وتوضح حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي في العراق التحديات والآثار التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على العمليات التجارية واستمراريتها. وعلى النحو المبين في الإطار 1، وجدت الدراسة أن قطاع الإنتاج الزراعي والغذائي يعمل بشكل أفضل قليلاً من قطاعات الاقتصاد الأخرى، مع أن الأعمال التجارية لم تعُد بالكامل إلى مستوياتها الطبيعية التي كانت عليها قبل الجائحة. وواجهت الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي انخفاضًا في المبيعات وبالتالي انخفاضًا في الدخل، فضلاً عن صعوبة الوصول إلى مدخلات الإنتاج والعمالة بسبب المرض والقيود المفروضة على الحركة. وقد اقترن ذلك بالتأخيرات في الخدمات اللوجستية والنقل، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعاملات، خاصة في بداية الجائحة.

22- وقد سلّطت الجائحة الضوء على الحاجة إلى سلاسل قيمة زراعية أكثر مرونة وكفاءة. وتوضح حالة الخرشوف في جمهورية مصر العربية وتونس[9] ضعف سلاسل القيمة التي تفتقر إلى البنية التحتية لما بعد الحصاد ومرافق التجهيز. ويُزرع الخرشوف بشكل أساسي من أجل التصدير إلى إيطاليا وإسبانيا والولايات المتحدة، وجرّاء ذلك لم تجد مجموعات من المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة أسواق محلية بديلة، ولم تكن قادرة على تخزين المنتجات أو تحويلها إلى منتجات مجمدة أو معبّأة عالية القيمة، عندما تسببت الجائحة في حدوث صدمة طلب سلبية في مايو/أيار 2020 تزامنت مع فترة الحصاد والتصدير. وشهد المنتجون في تونس انخفاضًا في الإيرادات بنسبة تتراوح ما بين 15 و20 في المائة، وهو ما كان من المرجح أن يؤثر على الاستعداد للمواسم القادمة والإنتاجية. ويعتبر الخرشوف مع ذلك منتجًا مُصدّرًا؛ ونظم التسويق التقليدية وغير الرسمية للمنتجات المنتجة والمستهلكة محليًا هي الأكثر عرضة للخطر وأقل تكاملاً وتكييفًا مع بيئات الأعمال المتغايرة، وغالبًا ما تكون شركات عديدة غير مسجلة ولا يمكنها الاستفادة من دعم الدولة.

---

[8] المصدر: التقييم السريع لتأثير COVID-19 على الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي. مُتاح على الرابط التالي: https://storymaps.arcgis.com/stories/a41efb8a4d8d40f1adabb5216e9b9451

[9] المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ومنظمة الأغذية والزراعة، تونس.

الإطار 1: دراسة حول أثر كوفيد-19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي في العراق

أجرت منظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع مركز التجارة الدولية والمنظمة الدولية للهجرة، استقصاءً جماعيًا شمل 210 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي (من إجمالي 851 شركة صغيرة ومتوسطة في جميع القطاعات) لتقييم آثار جائحة كوفيد-19 على عملياتها وموظفيها وإيراداتها خلال عامي 2020 و2021. وأُجري الاستقصاء على عدة مراحل لرصد الوضع في فبراير/شباط 2020 قبل الجائحة وفي مايو/أيار وسبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول 2020 ويونيو/حزيران 2021. ويرد أدناه، ما تشمله النتائج الرئيسية التي أفادت عنها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي خلال تلك الفترة:

- *الإيرادات*: انخفض متوسط الإيرادات الشهرية للشركات التي شملها الاستقصاء بنسبة 57 في المائة خلال الفترة من فبراير/شباط إلى مايو/أيار 2020، وظل منخفضًا بنسبة 18 في المائة اعتبارًا من مايو/أيار 2021؛
- *والتوظيف*: تعاملت الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم مع الوضع بتسريح الموظفين، وانخفض عدد الموظفين بدوام كامل بنسبة 22 في المائة خلال الفترة من فبراير/شباط إلى مايو/أيار 2020، وفي مايو/أيار 2021 كانت نسبتهم تقل بنسبة 7 في المائة عن مستواها الذي كانت عليه قبل الجائحة؛
- *والاستمرارية*: أعلنت 19 في المائة من الشركات عن خطر التوقف التام لأنشطتها بسبب كوفيد-19 في يونيو/حزيران 2021، مقارنة بنسبة 38 في المائة في يونيو/حزيران 2020.

وفي حين أن وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي قد تحسن مقارنة بفترة الإغلاق العام في بداية الجائحة، فإن النتائج تعكس تحديات طويلة الأمد بسبب استمرار الجائحة. ومقارنة بشهر مايو/أيار 2020، يزعم عدد أكبر من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي أن بعض العملاء لا يدفعون فواتيرهم (38 في المائة في مايو/أيار 2021 مقابل 26 في المائة في مايو/أيار 2020)، وتزعم 29 في المائة من الشركات أنها قد خفضت استثماراتها في مايو/أيار 2021 (مقابل 12 في المائة في العام الماضي)، ويفيد عدد أكبر منها عن مضاعفة الجهود في السوق، وأنها بحاجة إلى التساهل للوفاء بمسؤولياتها المالية، وإلى مصدر دخل من موردين جدد.

وفي المقابل، تسعى نسبة أكبر من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي التي شملها الاستقصاء، إلى الحصول على دعم حكومي في شكل برامج مالية مثل قروض منخفضة الفائدة أو ضمانات ائتمانية، وإلى دعم العاملين لحسابهم الخاص وبرامج التوظيف.

المصدر: الاستقصاء الرابع: أثر جائحة كوفيد-19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في العراق (يُتاح هنا). ويمكن الاطلاع على نتائج جولات الاستقصاء السابقة هنا.

القطاع الفرعي للمصايد وتربية الأحياء المائية

23- كانت مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من أكثر القطاعات الفرعية تضررًا خلال الجائحة، وتأثرت في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد، من الإنتاج إلى التجهيز والنقل والتسويق. وحدثت تغييرات جذرية في أنماط الإنتاج وتجارة التجزئة واستهلاك المنتجات السمكية، وبالتالي في الطلب والعرض والأسعار.

24- وشهد قطاعا مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في بلدان المغرب العربي ترجعًا كبيراً في نشاطهما. وفي الدراسات التي أجريت في أربعة بلدان، قدّر حوالي ربع المشاركين في الاستقصاء انخفاض دخلهم بنسبة تتراوح ما بين 20 و40 في المائة بسبب انخفاض الإنتاج. ومن ناحية العرض، كان الصيد البحري محدودًا بسبب متطلبات التباعد الجسدي. وتوقع أكثر من الثلث خسارة مالية تتراوح ما بين 40 و60 في المائة لعام 2020[10]. أما من ناحية الطلب، فقد شهد القطاع اضطرابات كبيرة في الطلب المحلي والدولي بسبب إغلاق المطاعم والفنادق، فضلاً عن انخفاض دخل الأسر المعيشية. وهناك مؤشرات على حدوث تحول في أنماط الاستهلاك؛ فقد أشار المشاركون في الاستقصاء في شمال أفريقيا إلى أن المنتجات البحرية هي منتجات فاخرة وغير أساسية، مما يعني أن القطاع سيكون أحد القطاعات الفرعية الأخيرة في التعافي من الآثار التي خلّفتها الجائحة.

25- وفي بلدان الخليج، كان العرض والطلب والتجارة في منتجات الأسماك والمأكولات البحرية أكثر استقرارًا. وكانت تجربة منصة "بِحار" في عُمان، وهي أول منصة إلكترونية لشراء المنتجات السمكية من سوق الجملة المركزي للأسماك المتواجد في الفُلَيج، نموذجًا مثاليًا في تسخير الابتكارات الرقمية للحفاظ على حسن أداء سلاسل الإمداد مع الامتثال لتدابير احتواء الجائحة.

تجارة المنتجات الزراعية والغذائية

26- تعتبر التجارة العالمية للمنتجات الغذائية مجال اهتمام رئيسي لبلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، لأنها شديدة الترابط مع الأمن الغذائي والتغذية الإقليميين، على حد سواء من حيث الاعتماد على السلع الأساسية المستوردة والدخل من الصادرات عالية القيمة المضافة. وبعد مرور حوالي عامين على انتشار الجائحة، بيّنت سلاسل القيمة الزراعية والغذائية العالمية مرونتها بشكل ملحوظ، وذلك بفضل جهود الحكومات وأصحاب المصلحة من أجل الحفاظ على الأسواق مفتوحة وتدفق التجارة بسلاسة، على خلفية الإمدادات الغذائية الوفيرة وأسواق الحبوب المستقرة. وقد اتُخذت بعض التدابير التي قيّدت التجارة، في المنطقة وبين الشركاء التجاريين الرئيسيين، لكنها كانت قليلة وقصيرة الأجل. ولم يكن للاختلالات في التجارة المحلية التي تُعزى إلى حد كبير إلى المشكلات اللوجستية، تأثير دائم على سلاسل الإمداد العالمية. وعلى هذا النحو، تتميز تجارة المنتجات الزراعية والغذائية بانخفاض مفاجئ في حجم التجارة من مارس/آذار إلى مايو/أيار 2020، يليه انتعاش حاد رسم منحنى على شكل حرف V.

27- ورغم تلك الاستمرارية، فإن الإقليم لا يزال ضعيفًا بطبيعته ومعرضًا لصدمات تجارة الأغذية العالمية على المدى المتوسط، طالما أن الجائحة تواصل تأجيج حالة عدم اليقين في السوق. ويتمتع إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بأكبر قدر من الاعتماد على الواردات الغذائية للفرد، وقد شهد الإقليم زيادة في إجمالي فاتورة الواردات الغذائية في عام 2020

[10] المصدر: آثار أزمة جائحة كوفيد-19 على قطاعي الصيد وتربية الأحياء المائية في أربعة بلدان في منطقة المغرب العربي. http://www.fao.org/3/cb2991fr/cb2991fr.pdf

مقارنة بعام 2019 بالقيمة الحقيقية. وفي غضون ذلك، مع استقرار الإمدادات الغذائية، بما في ذلك استقرار الإنتاج الأولي في معظم البلدان، فإن الشاغل الرئيسي هو الحصول على الغذاء في حالة حدوث ركود طويل الأمد، فضلاً عن بعض التغييرات الطويلة الأجل في الطلب والعرض العالميين للسلع الغذائية.

الابتكار الرقمي

28- أدت جائحة كوفيد-19 بلا شك إلى تعطيل الابتكار الرقمي في قطاع الإنتاج الزراعي والغذائي ولكن أتاحت فرصة لتسريع التحول الرقمي. واستكشفت دراسة عالمية أجرها النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA) مدى تبنّي المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة للأدوات الرقمية خلال الجائحة، ووجدت أن الطلب على الأدوات الرقمية قد زاد بالفعل، ولا سيما على ثلاثة أنواع من الأدوات[11]. أولاً، زاد الطلب على الخدمات الاستشارية الرقمية حيث حال التباعد الاجتماعي والقيود المفروضة على الحركة دون ممارسات الإرشاد والاستشارة التقليدية. وظهرت أدوات جديدة وتم تكييف العديد من الأدوات الحالية عن طريق إضافة وحدات ذات صلة بجائحة كوفيد-19. وكان هذا هو الحال بالنسبة إلى تطبيقي "المفيد" و"مع المزارع"[12] في جمهورية مصر العربية والأردن، على التوالي، والتي تم تطويرها من خلال محفظة الخدمات الرقمية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. ثانيًا، ازداد الطلب على الخدمات المالية الرقمية، ويمكن تسليط الضوء على دور الحكومات باعتباره ضروريًا لتعزيز الشمول المالي. وأخيرًا، انتشرت منصات التجارة الإلكترونية الزراعية، مدفوعة بطلب المستهلكين، لكن العديد من الأدوات تركّز على الروابط القائمة بين الأسواق وأصحاب الحيازات الصغيرة، فضلاً عن توريد المدخلات.

29- ويعتبر القطاع الخاص، من نواحٍ عديدة، القوة الدافعة لرقمنة الزراعة، لكن القطاع العام له دور رئيسي في تسهيل وضمان أن يؤدي هذا التحول إلى مزيد من الكفاءة والإنصاف والاستدامة، بما يتماشى مع أهداف تحويل النظم الغذائية الأوسع نطاقًا. ويشمل دور القطاع العام تحديد أهداف واضحة من أجل التحول الرقمي في قطاع الإنتاج الزراعي والغذائي من خلال استراتيجيات الزراعة الإلكترونية، وتحسين كفاءة الخدمات العامة الرقمية لقطاع الإنتاج الزراعي والغذائي، والعمل على إنشاء نظام بيئي موات للاستثمارات والبحوث[13].

رابعًا – المنظور الجنساني

30- لا تراعي جائحة كوفيد-19 المنظور الجنساني، حالها حال معظم الصدمات والأزمات الأخرى. وتُظهر جميع الدراسات التي أجريت خلال العام الماضي أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة كانت شديدة بشكل خاص على النساء والفتيات في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، مما يهدد بتفاقم عدم المساواة القائمة بين الجنسين. وفي ما يلي وصف للآثار المتمايزة بين الجنسين الأكثر وضوحًا.

---

[11] المصدر: GSMA، 2021. جائحة كوفيد-19: تسريع استخدام الزراعة الرقمية.

[12] ينتمي تطبيقا "*المفيد في الأغذية والزراعة*" و"*مع المزارع*" إلى محفظة الخدمات الرقمية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، وهي تطبيق إلكتروني رائد يُتاح على Google Cloud الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة وتتيح خدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية، بما في ذلك أهم الرسائل في ما يتعلق بجائحة كوفيد-19 لفائدة الجهات الفاعلة في قطاع الإنتاج الزراعي والغذائي في الأردن وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسنغال وجمهورية مصر العربية.

[13] Bahn, Rachel A.; Juergenliemk, Armine; Zurayk, Rami; Debroux, Laurent; Broka, Sandra; Mohtar, Rabi. 2021. Digital Revitalization of the Agrifood Sector in Mashreq. Focus on Iraq, Jordan, and Lebanon. Washington, DC: World Bank.

31- وزاد نصيب المرأة غير المتناسب بالفعل من الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المأجورة، بما في ذلك المسؤوليات عن الأمن الغذائي والتغذية، بسبب إغلاق المدارس وغيرها من تدابير الاحتواء التي فُرضت للحد من انتشار الجائحة. وهذا ما يُعدّ مشكلة، لأن عمل الرعاية غير المأجور يشكّل قيدًا رئيسيًا على مشاركة المرأة في سوق العمل، والتي تعدّ الأدنى في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا الأدنى في العالم (قُدّرت بنسبة 20 في المائة في عام 2019 بحسب منظمة العمل الدولية). ووفقًا لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، تقوم النساء في المنطقة العربية بنحو خمسة أضعاف أعمال الرعاية غير المأجورة التي يؤديها الرجال.

32- وأدى تأثير جائحة كوفيد-19 على فرص العمل اللائق وريادة الأعمال إلى إلحاق ضرر أكبر بالعاملات وصاحبات المشاريع لأن نشاطهن الاقتصادي يميل إلى التركيز في القطاعات غير النظامية والقطاعات التي تكون فيها على اتصال مباشر بالمستهلك. وفي عام 2019، كان ما يقدر بنحو 62 في المائة من النساء العاملات يعملن بشكل غير نظامي في وظائف غير مسجلة تفتقر عمومًا إلى الحماية الاجتماعية أو القانونية الأساسية، وأن 33 في المائة منهن كن يعملن كعاملات أسريات مساهمات (وبالتالي لا يتقاضين أي أجر)[14]. ونساء إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ممثلات تمثيلاً زائدًا في فئتين من العمالة غير النظامية الأكثر ضعفًا ألا وهما قطاع الزراعة والعمالة المنزلية. ووفقًا لبعض الدراسات الاستقصائية التي أُجريت (على سبيل المثال، من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية)، فإن الشركات التي تديرها النساء والشباب، بما في ذلك المشاريع التجارية الزراعية، لم تكن قادرة على الصمود بشكل جيّد أمام الأزمة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى وصولهنّ المحدود إلى الخدمات المالية، مما يجعل من الصعب على النساء الاستفادة من القروض للحفاظ على أعمالهن خلال فترة الانكماش الاقتصادي. وأدت الاضطرابات داخل النظم الزراعية والغذائية إلى فقدان العديد من الوظائف الزراعية التي عادت ما تقوم بها النساء، مثل العمالة اليومية أو الموسمية أو البيع في الأسواق.

33- والنساء أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. فقد أجرت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة CARE تحليلاً سريعًا للمنظور الجنساني في العراق والسودان، وخلص التحليل إلى أن الدخل وسبل العيش والأمن الغذائي والتغذية هي مجالات الحياة الأكثر تأثرًا بجائحة كوفيد-19. وتكيفت العديد من الأسر مع الوضع عن طريق تقليل كمية و/أو جودة الطعام المستهلك، مع إعطاء الأولوية في كثير من الأحيان "للرجال العاملين" على النساء. ويعتبر انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد والمتوسط في صفوف من شملهم الاستقصاء، بناءً على البيانات الواردة في مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي المجّمعة من خلال الاستقصاء، أعلى عند النساء في كلا البلدين، خاصة في السودان. وتبقى الفجوة ثابتة في جميع الفئات العمرية والأسر التي تعيلها نساء. وشهدت بلدان عديدة خلال الجائحة انخفاضًا كبيرًا في التغطية بخدمات التغذية الأساسية التي تستهدف الأطفال والنساء الحوامل (وفقًا لبرنامج الأغذية العالمي).

34- وإن الفتيات أكثر عرضة لخطر اضطراب مستوى تعليمهن. فمعدلات التسرب أعلى عند الفتيات، لأنهن قد يتحملن مسؤوليات رعاية إضافية بدلاً من الذهاب إلى المدرسة أو الانخراط في التعليم المنزلي. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه الفتيات صعوبات غير متناسبة في الوصول إلى التعلم القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسبب انخفاض مستويات الشمول الرقمي لديهن بشكل عام، لا سيما في المناطق الريفية. ووفقًا للاتحاد الدولي للاتصالات[15]،

[14] تتاح البيانات على الرابط التالي: https://www.ilo.org/infostories/en-GB/Stories/Employment/barriers-women#women-preference

[15] الاتحاد الدولي للاتصالات (2019)، قياس التطور الرقمي: أرقام وحقائق، https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/FactsFigures2019.pdf

يبلغ معدل انتشار الإنترنت للرجال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 58.5 في المائة مقارنة بنسبة 44.2 بالمائة فقط للنساء، وهذه الفجوة آخذة في الازدياد. وبسبب الضائقة الاقتصادية التي تشهدها الأسر وانعدام الأمن الغذائي، قد تواجه الفتيات أيضًا خطرًا متزايدًا للزواج القسري أو المبكر.

خامسًا – الاستجابة على صعيد الحماية الاجتماعية

35- كانت الحاجة إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وابتكارها واضحة منذ بداية الجائحة، إذ أدت تدابير احتواء كوفيد-19 إلى تعطيل سبل عيش ملايين الأشخاص الذين يعتمدون على مداخيل قائمة على أجور ضعيفة في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمستهلك مثل السياحة، والخدمات الغذائية، والعمل المنزلي، وغيرها. وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على فجوات خطيرة في التغطية في صفوف أعداد كبيرة من العاملين لحسابهم الخاص والعاملين مقابل أجر، خاصة في الزراعة، والذين يخاطرون بنشر الفيروس في حالة المرض لعدم امتلاكهم تغطية، وبالوقوع في حالة فقر بسبب الانكماش الاقتصادي. وإن الطابع غير النظامي يجعل الوضع أكثر تعقيدًا؛ ويُذكر أن 68.6 في المائة من جميع الوظائف في الدول العربية غير نظامية، وتصل هذه النسبة إلى 67.3 في المائة في شمال أفريقيا. وكان عمال قطاع الإنتاج الزراعي والغذائي، بمن فيهم العمال المهاجرون، عرضة بشكل خاص لتدابير احتواء جائحة كوفيد-19، نظرًا لافتقارهم إلى التغطية بفضل الحماية الاجتماعية ووضعهم غير النظامي. وبشكل عام، تشير التقديرات إلى احتمال وقوع حوالي 8.3 مليون شخص إضافي في المنطقة العربية، في براثن الفقر بسبب الآثار الاقتصادية التي خلّفتها جائحة كوفيد-19.

36- وقد أعلنت جميع بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا رسميًا عن تدابير مختلفة للحماية الاجتماعية لمواجهة آثار الجائحة، والتي تشمل المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي وبرامج أسواق العمل، فضلاً عن التدخلات لدعم فئات سكانية بعينها مثل اللاجئين والنازحين داخليًا والعمال المهاجرين[16]. وقد وضعت هذه التدابير بناءً على أنظمة الحماية الاجتماعية القائمة من خلال توسع عمودي أو أفقي.

37- وتجدر الإشارة إلى أن التوسع في الحماية الاجتماعية قد صاحبته ابتكارات. وتشمل بعض عمليات أو أدوات الابتكار الرئيسية التي تستخدمها بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، الخدمات عبر الإنترنت لمساهمات الضمان الاجتماعي (في الجزائر والأردن وتونس)؛ وأتمتة المدفوعات الرقمية (الأردن – صندوق المعونة الوطنية) وإصدار الوكالات (الجزائر والمغرب) وتحسين الوصول إلى مراكز الدفع بما في ذلك في المناطق الريفية (الجزائر وجمهورية مصر العربية والمغرب والجمهورية العربية السورية وتونس واليمن)؛ وتمديد السجلات من خلال منصات الإنترنت الجديدة أو القائمة (جمهورية مصر العربية وجمهورية إيران الإسلامية والأردن والمغرب والجمهورية العربية السورية) وخطوط الاتصال والمراسلة وتطبيق WhatsApp (الكويت والمغرب)؛ واستخدام المقابلات الهاتفية لتقييم الاحتياجات.

38- ورغم النجاح النسبي الذي حققته تدابير الحماية الاجتماعية الموسعة بشكل سريع وعلى نطاق واسع، هناك فجوات خطيرة عديدة تبدأ بالحيز المالي المحدود لتمويل توسيع التغطية. وقد تدخلت العديد من وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة لتمويل ذلك. وفي هذه المرحلة، حتى لو كانت البلدان تجري إصلاحات جادة لتوسيع نطاق التغطية لتشمل العمال غير النظاميين، تظل الاستجابة قصيرة الأجل. وعلاوة على ذلك، فإن جودة المزايا محدودة، إذ إنها

[16] المصدر: استجابة الحماية الاجتماعية لأزمة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا/ الدول العربية http://www.fao.org/social-protection/resources/resources-detail/en/c/1305111/

لا تغطي جميع الخدمات الضرورية أو تواجه تضخمًا مرتفعًا في العديد من البلدان. والاستجابة المحدودة في ما يخص الحماية الاجتماعية التي تلبي احتياجات فئات مهمشة محددة مثل النساء واللاجئين والنازحين داخليًا، ولا تزال هناك صعوبات في الوصول إلى الأشخاص غير المسجلين أو الأشخاص القاطنين في المناطق النائية والعاملين في القطاع غير النظامي بسبب السجلات المحدودة ومراكز المعلومات والفجوة الرقمية. ونتيجة لذلك، لا يُعرف حتى الآن مدى تأثير الحماية الاجتماعية الموسعة على الحد من الفقر والفئات المهمشة أو الضعيفة.

39- وقد سلّطت الجائحة الضوء على ضرورة تحقيق تغطية شاملة بالحماية الاجتماعية في بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من خلال عدد من الوسائل، من قبيل الاستثمار في شبكات الأمان الاجتماعي (التحويلات النقدية) لضمان الأمن الغذائي والتغذية، والتي ثبت أنها وسيلة فعالة ومجدية لتوسيع التغطية؛ وإصلاح نظم الحماية الاجتماعية وتعزيز الحوارات الاجتماعية لضمان الوصول إلى العاملين في النظم الزراعية والغذائية والاستثمار في الرقمنة لتحسين الوصول إلى الفئات المهمشة والعاملين غير النظاميين واستهدافهم، لا سيما في المناطق الريفية والنائية، وتحسين فعالية الكلفة واستجابة خطط الحماية الاجتماعية. ويمكن تسخير دور الحماية الاجتماعية من أجل الإدماج الاقتصادي كحزمة تحفيز لإعادة بناء نظام غذائي أكثر شمولاً واستدامة.

سادسًا – الموجز والخلاصة

40- بفضل الالتزامات والمبادرات الحكومية لتيسير نشاط قطاع الإنتاج الزراعي والغذائي وتجنب التدابير التقييدية أو التشويهية، قاومت النظم الزراعية والغذائية العالمية والتجارة حتى الآن الصدمات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، وتجنبت حدوث أزمة على مستوى الأمن الغذائي. ومع ذلك، فإن إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا يعتمد بشكل كبير على الأغذية المستوردة مما يجعله عرضة لأي صدمات في الإمدادات في أسواق الأغذية العالمية.

41- لذا، فقد كان الشاغل الرئيسي خلال الأزمة الصحية الممتدة هو الحصول على الأغذية بسبب فقدان الدخل والركود الاقتصادي المطول. وكانت فترة "الإغلاق العام" التي امتدت من مارس/آذار إلى يوليو/تموز 2020، حتى الآن هي الأكثر اضطرابًا من حيث الجهات الفاعلة والأنشطة داخل النظم الزراعية والغذائية، ومع ذلك يجب رؤية آثارها على الأمن الغذائي والتغذية وتقييمها بشكل كامل.

42- وتم بذل جهود كبيرة لحماية الفئات الضعيفة من السكان من خلال توسيع نطاق تدابير الحماية الاجتماعية، بما في ذلك من خلال ابتكار تدابير جديدة وتطويرها. ولم يقيّم بعد نطاق وكفاية هذه التدابير لحماية الفقراء والضعفاء، وستظل التحديات الرئيسية قائمة مع استمرار الجائحة والتعافي من عواقبها الاقتصادية. وكانت الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي خلّفتها جائحة كوفيد-19 شديدة بشكل خاص على النساء والفتيات في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، مما يهدد بمزيد من تفاقم عدم المساواة بين الجنسين. ولا يُعرف الكثير، على وجه التحديد، عن سبل عيش النساء في قطاع الإنتاج الزراعي والغذائي، مما يستدّعي تعميم المنظور الجنساني على نحو أفضل كجزء من برامج الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها والجهود ذات الصلة.

43- وقد ظلت النظم الزراعية والغذائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تعمل إلى حد كبير وأظهرت قدرًا من المرونة، ولكن الجائحة قد سلطت الضوء على مواطن الضعف وكان على المنتجين والوسطاء وحتى المستهلكين تحمّل وطأة الاختلالات العديدة التي حدثت. وأُعفي قطاع الإنتاج الزراعي والغذائي من تدابير الاحتواء الرئيسية التي أغلقت

بالفعل معظم مجالات الاقتصـــاد؛ ومع ذلك، فإن تكاليف البحث والمعاملات، والجهود المبذولة لتكييف نماذج الأعمال، وإيجاد أسـواق جديدة أو بديلة. وتحمّلت الجهات الفاعلة في النظم الزراعية والغذائية تكلفة الأغذية القابلة للتلف بشـكل خاص.

44- ولذلك، هناك حاجة إلى زيادة الاســـتثمارات في النظم الزراعية والغذائية المحلية لتكون أكثر إنتاجية وكفاءة، بالاستناد إلى العلم والأدلة، وباستخدام الابتكارات والتكنولوجيات المناسبة، ولتحسين جودة الأغذية وسلامتها، وتقليل الفاقد والمهدر من الأغذية، ولتكون أكثر مراعاة للبيئة، ولتوليد قيمة للحفاظ على الدخل وفرص العمل للشباب والنساء. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للابتكارات التي توفر اليد العاملة للنســاء. وعلاوة على ذلك، من الضــروري أن تضــع بلدان الإقليم سـياسـات تجارية مناسـبة، للواردات والصـادرات على حد سـواء، من أجل اسـتخدام التجارة كعامل تمكين للأمن الغذائي. ويجب تصميم هذه السياسات، على وجه الخصوص، للتخفيف من أي صدمات في العرض في الأسواق الدولية، لضمان استمرار توافر الغذاء الآمن والصحي.

45- وسيستغرق الأمر بعض الوقت والموارد لتقييم الأثر الطويل الأجل لجائحة كوفيد-19 على النظم الزراعية والغذائية وسبل العيش.